

«وسادة المشيشي» تدفع بالمواجهة بعيدا عن التفاهات

حركة النهضة الإسلامية تدعو إلى استكمال مسار التعديل الوزاري



في الوقت الذي انحسرت فيه خيارات رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي في خيارين كلاهما مر في معركته مع الرئيس قيس سعيد، يتمثلان في انسحاب وزراء شملهم التعديل الوزاري الأخير الذي أسس للقطيعة بين الطرفين، أو استقالته، قرر الحزام السياسي للمشيشي التصعيد مع الرئيس سعيد بعد دعوة حركة النهضة إلى استكمال مسار التعديل الحكومي.

الجمعي قاسمي

مسيرة في تونس طالب بكشف حقيقة الاغتيالات وتندد بخنق الحريات

وقال أيمن العلوي، الناطق الرسمي باسم حزب الديمقراطيين الموحد (الوطد)، وهو الحزب الذي رأسه بلعيد قبل أن يتم اغتياله يوم 6 فيفري 2013، "سئال بالكشف عن حقيقة الاغتيالات السياسية وكف السلطات عن التدخل في القضاء لمنع كشف هذه الحقيقة وخاصة حركة النهضة التي تتدخل في عمل وزارة العدل والداخلية".

وأضاف العلوي في تصريح لـ "العرب"، أن هذه المسيرة ستعقد في 06 فبراير من العام 2013، وسط دعوات مكثفة إلى التظاهر من أجل التصدي للتضييق على الحريات والضغط من أجل كشف حقيقة الاغتيالات السياسية التي حدثت بعد الثورة وطالت القياديين بلعيد ومحمد البراهمي.

ودعا الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، و66 جمعية وحزبا إلى تنظيم مسيرة وطنية اليوم السبت الذي يصادف ذكرى اغتيال بلعيد.

وأضافت هذه الأطراف في بيان مشترك، أن هذه المسيرة تأتي للمطالبة بالكشف عن حقيقة الاغتيالات السياسية وما عاشته البلاد في الأيام الأخيرة من تضييق على حرية التعبير والتظاهر وتهديد النقابات الأمنية بإغلاق شارع الحبيب بورقيبة وتطبيق القانون ضد المحتجين في تمرد تام على وزارة الداخلية وفق نص البيان.

وستطالب المسيرة الوطنية، التي ستضم أحزابا مثل التيار الديمقراطي وحركة الشعب وحركة الوطنيين الديمقراطيين والمسار، وهي أحزاب معارضة، ومنظمات مثل اتحاد الشغل ورابطة حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام والمظلمة الوطنية لمناهضة التعذيب، بكشف حقيقة الاغتيالات السياسية التي قطعت فيها هيئة الدفاع عن الشهيدين شوطا كبيرا واثبتت بالوثائق تورط حركة النهضة في الملف.

وتأتي هذه المسيرة، التي تدرج في سياق تعبئة الشارع ضد الطبقة السياسية الحاكمة، وسط أزمة سياسية حادة تشهدها تونس بسبب التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي مؤخرا والذي رفضه الرئيس قيس سعيد.

وتتهم هيئات الدفاع في قضايا الاغتيالات في تونس الطبقة السياسية بعرقلة عملية الكشف عن حقيقة هذه الاغتيالات التي كادت تعصف بعملية الانتقال الديمقراطي في البلاد.

وتأتي هذه المسيرة في سياق تعبئة الشارع ضد الطبقة السياسية الحاكمة، وسط أزمة سياسية حادة تشهدها تونس بسبب التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي مؤخرا والذي رفضه الرئيس قيس سعيد.

وتتهم هيئات الدفاع في قضايا الاغتيالات في تونس الطبقة السياسية بعرقلة عملية الكشف عن حقيقة هذه الاغتيالات التي كادت تعصف بعملية الانتقال الديمقراطي في البلاد.

وتأتي هذه المسيرة، التي تدرج في سياق تعبئة الشارع ضد الطبقة السياسية الحاكمة، وسط أزمة سياسية حادة تشهدها تونس بسبب التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي مؤخرا والذي رفضه الرئيس قيس سعيد.

وتتهم هيئات الدفاع في قضايا الاغتيالات في تونس الطبقة السياسية بعرقلة عملية الكشف عن حقيقة هذه الاغتيالات التي كادت تعصف بعملية الانتقال الديمقراطي في البلاد.

وتأتي هذه المسيرة، التي تدرج في سياق تعبئة الشارع ضد الطبقة السياسية الحاكمة، وسط أزمة سياسية حادة تشهدها تونس بسبب التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي مؤخرا والذي رفضه الرئيس قيس سعيد.

وتتهم هيئات الدفاع في قضايا الاغتيالات في تونس الطبقة السياسية بعرقلة عملية الكشف عن حقيقة هذه الاغتيالات التي كادت تعصف بعملية الانتقال الديمقراطي في البلاد.

وتأتي هذه المسيرة، التي تدرج في سياق تعبئة الشارع ضد الطبقة السياسية الحاكمة، وسط أزمة سياسية حادة تشهدها تونس بسبب التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي مؤخرا والذي رفضه الرئيس قيس سعيد.

وتتهم هيئات الدفاع في قضايا الاغتيالات في تونس الطبقة السياسية بعرقلة عملية الكشف عن حقيقة هذه الاغتيالات التي كادت تعصف بعملية الانتقال الديمقراطي في البلاد.

قطع الطريق أمام التوافقات

ويتضح من خلال التسريبات العديدة أن النهضة أصابها زعزعة ذلك اللقاء، وخاصة أن موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من التعديل الوزاري معروف، ومع ذلك تراجمت حدة الزعزعة بصدد البيان التوضيحي لاتحاد الشغل حول ملايسات اللقاء، لتعود النهضة بعد ذلك إلى مناوآتها التي تجلت بوضوح أثناء اللقاء التفاوضي الذي عقده المشيشي مع أعضاء "حزاهم" البرلماني.

وفي هذا الاجتماع الذي عُقد بقصر الحكومة في القصبة مساء الخميس، بحضور عماد الخميري ممثلا عن النهضة وأسامة الخلفي وعباس اللومي عن قلب تونس وحسونة الناصفي عن كتلة الإصلاح وحسين جنيح عن حزب تحيا تونس ورضا شرف الدين وعماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية، سعت النهضة إلى "تشجيع" المشيشي على التمسك بموقفه.

وتكشف تسريبات حول ما جرى داخل ذلك الاجتماع الذي حضره أيضا معز لدين الله مقدم، مدير ديوان رئيس الحكومة، أن هذا الحزام قدم ما يكفي من "ضمانات الدعم" للحكومة إلى درجة جعلت المشيشي يقول إن السماح بتمرير وجهة نظر الرئيس سعيد بخصوص التعديل الوزاري الخبير للجدل، من شأنه "تكريس سابقة خطيرة في تونس".

ولم يتكف بذلك وفقا للتسريبات التي حصلت عليها "العرب"، وإنما ذهب إلى القول "إذا قبلنا اليوم برفض

مسار التعديل الوزاري" الذي صادق عليه البرلمان، و"تمكين الوزراء الجدد من مباشرة مهامهم"، لـ"مواجهة التحديات والمصاعب التي تمر بها البلاد".

وخلافا لما اقترحه النائب البرلماني، سمير ديلو الذي يُعد أحد القياديين البارزين في حركة النهضة، لتجاوز الأزمة الراهنة عبر "استعفاء الوزراء المتعلقة بهم شبهات وتوعيتهم باخزين"، اختارت حركة النهضة الهروب إلى الأمام عبر التأكيد على "دعمها" لحكومة المشيشي، وعلى "أهمية احترام مختلف مؤسسات الدولة وتكاملها، خدمة للمصلحة الوطنية"، على حد تعبيرها.

وعكس هذا الموقف نزعة نحو "المغالبة والنخ على النار"، كان سمير ديلو قد حذر منها في تصريحاته السابقة التي قرأها البعض على أنها مقدمة نحو التهدة، حيث أشاعت أنذاك أجواء من الارتياح لدى الكثيرين، وخاصة أنها تزامنت مع تصريحات أخرى لمسؤولين في هذه الحركة أشاروا فيها إلى أن أزمة "اليمين الدستورية" اقتربت كثيرا من الحل.

واثبتت الوقائع التي تالتت بعد ذلك أن تصريحات ديلو، ثم بيان المكتب التنفيذي، اندرجت في سياق عملية تقاسم أدوار على شكل بالون اختبار، هدفها الأساس معرفة رد فعل الرئيس سعيد، خاصة بعد اللقاء الذي جمعه بنورالدين الطبوبي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، وهو اللقاء الذي أثار قلق حركة النهضة لأنها تخشى اصططاف الاتحاد إلى جانب الرئيس سعيد.

بعثة مراقبين أممية للتسريع في سحب المرتزقة من ليبيا

وفي تقرير نشر نهاية العام 2020، دعا غوتيريش إلى إنشاء فريق من المراقبين غير مسلحين دون تحديد عددهم، يكون مؤلفا من مدنيين وعسكريين متقاعدين متحدرين من دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية. ويجري نشر المراقبين بالتوافق مع الأطراف الليبية.

ووفق الأمم المتحدة، يوجد في ليبيا حتى بداية ديسمبر 20 ألفا من المرتزقة والعسكريين الأجانب ولم يسجل منذ ذلك الوقت أي دليل على مغادرتهم البلاد، بينهم الآلاف من المرتزقة التابعين لمليشيات سورية متطرفة دفعت بهم تركيا إلى غرب ليبيا دعما لقوات ومليشيات حكومة "الوفاق" في مواجهة الجيش الليبي.

وتأتي هذه التطورات في وقت تتعثر فيه اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، ومقرها سرت، في تنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها، والتي أبرزها سحب جميع المرتزقة من ليبيا وفتح المعابر البرية والبحرية والجوية، ما يثير شكوكا في مصداقية هذه اللجنة.

وكانت الولايات المتحدة قد طالبت في نهاية يناير "تركيا وروسيا بالشرع فورا في سحب قواتهما" من ليبيا.

ويشير المجلس في رسالته إلى أنه ينتظر خلال 45 يوما كحد أقصى تقريرا حول التحضيرات التي يجريها فريق المراقبين هذا وكذلك اقتراحاته العملية لتعديل تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يطلب الأعضاء منك أن تتسككوا وتنشروا على وجه السرعة طلبية من مراقبي وقف إطلاق النار في ليبيا.

وتشير المجلس في رسالته إلى أنه ينتظر خلال 45 يوما كحد أقصى تقريرا حول التحضيرات التي يجريها فريق المراقبين هذا وكذلك اقتراحاته العملية لتعديل تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتنفيذ عملية مراقبة ينبغي أن يكبر حجمها بشكل تدريجي وتتوسع جغرافيا.

ويشير المجلس في رسالته إلى أنه ينتظر خلال 45 يوما كحد أقصى تقريرا حول التحضيرات التي يجريها فريق المراقبين هذا وكذلك اقتراحاته العملية لتعديل تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتنفيذ عملية مراقبة ينبغي أن يكبر حجمها بشكل تدريجي وتتوسع جغرافيا.

بوادر توتر بين المغرب وإسبانيا بسبب اعتداءات على مهاجرين في جزر الكناري

وكان فيديو قد انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، يظهر فيه عناصر من الحرس الإسباني بأحد مراكز المهاجرين بجزر الكناري، وهم يعنفون مهاجرين سريرين قاصرين، قيل إن من بينهم مغاربة.

ومن جهته ندد رئيس المنظمة الديمقراطية للشغل (المركزية النقابية في المغرب)، علي لطفي، بهذه "الممارسات الأمنية المنافية لكل القوانين والأعراف وحقوق الإنسان للمهاجرين وخاصة حقوق الطفل"، مطالبا، السلطات الإسبانية بفتح تحقيق جدي في الحادث، وشدد لطفي، في تصريح لـ "العرب"، على ضرورة "إنصاف ضحايا هذا الاعتداء ومعالجة الضحايا منهم وحماية حقوقهم وتسوية أوضاعهم كمهاجرين وفق القوانين الدولية". مطالبا السفارة المغربية بمقابلة هذه الحادثة لحماية لحقوق مغاربة العالم.

وتأتي هذه الواقعة لُضاف إلى التوتر الصامت في العلاقات الإسبانية المغربية، وبالرغم من أن الحكومة الإسبانية برئاسة بيدرو سانتشيز تحاول تطويق هذا التوتر غير أنها تقاوم ضغوطا من الأحزاب اليمينية المتطرفة بشأن العلاقة بين مدريد والرباط.

الذي اطلعت "العرب" على نسخة منه، إلى أن "الشريط المصور يفضح من جديد، ما أصبح سياسة تمييزية وعنصرية ممنهجة تمارسها سلطات الهجرة الإسبانية ضد المهاجرين المغاربة، ضاربة بعرض الحائط كل القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل خاص".



سياسة الهجرة الإسبانية تحت المجهر مجددا

عبر التنسيق بين الوزارة الوصية، وسلطات بلدان الاستقبال، متحدة عن الفيديو، الذي تسرب لتعنيف قاصرين مغاربة بالقول "شعرنا بالغبين والمهانة، ونحن نشاهد تلك المشاهد القاسية، كرامة اطفالنا من كرامة وطننا".

وأشارت الحمود البرلمانية عن حزب الاصلية والمعاصرة، في نص السؤال

المغربية إلى استدعاء السفير الإسباني، حيث عبر له المسؤولون عن قلقهم إزاء "التدخلات الأمنية العنيفة التي تعرض لها عدد من الشباب والأطفال"، أصيب عدد منهم بإصابات بليغة وفق ما نقلته وكالة "إيفي" الإسبانية.

ويأتي التحرك المغربي الرسمي بعد ضغوط كبيرة كرسها أوساط سياسية وحقوقية طالبت بضرورة الرد على "تعنيف المهاجرين في مراكز الإيواء الإسبانية".

وفي هذا الصدد، وجهت مجموعة من نواب حزب الاصلية والمعاصرة بالبرلمان، سؤالا كتابيا إلى وزير الخارجية، ناصر بوريطة، حول تصاعد ما وصفته بـ"التعنيف الوحشي المنهج" في حق المغاربة القصر بمرکز احتجاج المهاجرين بإسبانيا.

وطالبت البرلمانية لطيفة الحمود، الوزارة بإيجاد حل جذري، ومستعجل



وساهم الموقف الذي عبرت عنه حركة النهضة، في بيان مكتبها التنفيذي، في اتساع مساحة القلق، حيث كشفت فيه عن تصعيد بدأ مقصودا في حيثياته، وموجه في مضمونه، ومحكوم برغبة في رسم معادلة جديدة للصراع بعناوين مُبارمة لا هو سائد حاليا، وذلك من خلال توجيه رسائل مُخالفة إلى الرئيس سعيد عبر رئيس الحكومة.

وفي سياق مناورة لإحداث شرخ في العلاقة بين الرئيس سعيد والمشيشي، دعت النهضة إلى ما وصفته بـ"استكمال

محمد ماموني العلوي

الرباط - سرّعت تدخلات من قبل الأمن الإسباني، وصفت بالعنيفة ضد عدد من المهاجرين الشباب المغاربة في مدينة لاس بالماس بجزر الكناري، بظهور بوادر توتر جديد للعلاقات بين مدريد والرباط. وبعد ضغوط داخلية لجان الحكومة المغربية إلى استدعاء السفير الإسباني، حيث عبر له المسؤولون عن قلقهم إزاء "التدخلات الأمنية العنيفة التي تعرض لها عدد من الشباب والأطفال"، أصيب عدد منهم بإصابات بليغة وفق ما نقلته وكالة "إيفي" الإسبانية.

ويأتي التحرك المغربي الرسمي بعد ضغوط كبيرة كرسها أوساط سياسية وحقوقية طالبت بضرورة الرد على "تعنيف المهاجرين في مراكز الإيواء الإسبانية".

وطالبت البرلمانية لطيفة الحمود، الوزارة بإيجاد حل جذري، ومستعجل